

تحولات السلطة وأثرها في إعادة بناء الاستقرار السياسي في المجتمع الإسلامي

Power shifts and their impact on rebuilding political stability in Islamic society

حسين ياسر مجدي

Hussein Yasser Magdy

المديرية العامة للتربية في محافظة بابل، قسم الإعداد والتدريب

General Directorate of Education in Babylon Governorate, Preparation and Training Department

قبول البحث: 10/05/2026

مراجعة البحث: 13/04/2026

استلام البحث: 10/03/2026

ملخص الدراسة:

يهدف هذا البحث الى دراسة تحولات السلطة واثرها في اعادة بناء الاستقرار السياسي في المجتمع الاسلامي، من خلال تحليل تطور مفهوم السلطة واشكالها والعوامل المؤثرة فيها عبر مراحل تاريخية مختلفة. ينطلق البحث من فرضية مفادها ان السلطة في المجتمع الاسلامي لم تكن ثابتة، بل خضعت لتحولات مستمرة نتيجة لتفاعل عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وفكرية، الامر الذي انعكس بشكل مباشر على طبيعة الاستقرار السياسي. اعتمد البحث المنهج التحليلي التاريخي، حيث تم تناول مراحل تطور السلطة بدءا من مرحلة النبوة، مروراً بالخلافة الراشدة، ثم التحولات التي شهدتها في العصرين الاموي والعباسي، وصولاً الى تحليل العوامل المؤثرة في هذه التحولات. كما ركز البحث على دراسة العلاقة بين تحولات السلطة والاستقرار السياسي، وبيان كيف تسهم طبيعة هذه التحولات في تعزيز الاستقرار او زعزحته. وتوصل البحث الى ان الاستقرار السياسي في المجتمع الاسلامي لم يكن نتيجة لثبات السلطة، بل لوجود توازن بين السلطة والمجتمع تحكمه مجموعة من القيم، مثل العدل والشرعية والمشاركة. كما تبين ان التحولات المنظمة في السلطة تسهم في تحقيق الاستقرار، في حين تؤدي التحولات غير المنظمة الى اضطرابات سياسية. ويؤكد البحث على اهمية بناء نظم سياسية قائمة على قواعد واضحة وتنمية مؤسسات الدولة وتعزيز القيم الاجتماعية لتحقيق الاستقرار السياسي في ظل التغيرات المستمرة.

الكلمات المفتاحية: تحولات السلطة، الاستقرار السياسي، المجتمع الاسلامي، النظام السياسي

Abstract

This study aims to examine the transformations of authority and their impact on rebuilding political stability in Islamic society by analyzing the evolution of the concept of authority, its forms, and the factors influencing it across different historical stages. The research is based on the assumption that authority in Islamic society was not static but underwent continuous transformations due to the interaction of political, social, economic, and intellectual factors, which directly affected the nature of political stability. The study adopts a historical-analytical approach, exploring the development of authority from the Prophetic period to the Rashidun Caliphate, followed by the transformations during the Umayyad and Abbasid eras, and finally analyzing the factors influencing these transformations. It also focuses on the relationship between transformations of authority and political stability, highlighting how the nature of these transformations contributes either to stability or instability. The findings indicate that political stability in Islamic society was not a result of fixed authority but rather a product of balance between authority and society, governed by values such as justice, legitimacy, and participation. The study concludes that organized transformations of authority contribute to stability, whereas unstructured transformations often lead to political instability. It emphasizes the importance of establishing structured political systems, strengthening state institutions, and reinforcing social values to achieve political stability amid continuous change.

Keywords: authority transformations, political stability, Islamic society, political system

المقدمة

تعد السلطة من الركائز الأساسية التي يقوم عليها تنظيم المجتمع، وهي في المجتمع الإسلامي لم تكن مجرد أداة لإدارة الحكم، بل ارتبطت منذ نشأتها بمنظومة قيمية ودينية تستند إلى مبادئ الشريعة وتسعى إلى تحقيق العدل وحفظ النظام العام. فقد برزت السلطة في عهد النبوة بوصفها قيادة تجمع بين البعد الديني والسياسي في آن واحد، حيث كانت إدارة شؤون المجتمع قائمة على أسس الوحي والتوجيه النبوي، ثم تطورت بعد ذلك في عهد الخلافة الراشدة لتأخذ طابعاً يقوم على الشورى وتحمل المسؤولية، وهو ما منحها قدراً عالياً من القبول والشرعية داخل المجتمع. ومع انتقال الحكم إلى عصور لاحقة، ولا سيما في العصرين الأموي والعباسي، شهدت السلطة تحولات واضحة في بنيتها وأساليب ممارستها، نتيجة لتوسع الدولة الإسلامية وتعدد مكوناتها الاجتماعية وتداخل العوامل السياسية والفكرية، الأمر الذي أدى إلى ظهور أنماط مختلفة من الحكم وتباين في طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وهو ما أشار إليه عدد من المفكرين في دراستهم لطبيعة السلطة وتطورها (1).

ومن جهة أخرى، يعد الاستقرار السياسي أحد الأهداف الأساسية التي تسعى إليها السلطة، إذ لا يمكن تحقيق التماسك الاجتماعي أو ضمان استمرار الدولة في ظل غياب الاستقرار. غير أن هذا الاستقرار لا يتحقق بمعزل عن طبيعة السلطة، بل يتأثر بدرجة كبيرة بمدى قدرتها على تحقيق التوازن بين متطلبات الحكم ومصالح المجتمع. فعندما تكون السلطة قائمة على أسس من العدالة والشرعية والقبول العام، فإن ذلك يساهم في تعزيز الاستقرار وتقليل مظاهر الصراع، أما في حال اختلال هذه المقومات، فإن ذلك يؤدي إلى بروز الاضطرابات والانقسامات. وقد أظهرت التجربة التاريخية للمجتمع الإسلامي أن تحولات السلطة كانت عاملاً حاسماً في تشكيل حالات الاستقرار وعدم الاستقرار، حيث أسهمت بعض التحولات في تعزيز وحدة المجتمع، بينما أدت تحولات

(1) عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، 2019، ص 191.

أخرى إلى نشوء صراعات سياسية انعكست على بنيته واستقراره (2). ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي يسعى إلى دراسة تحولات السلطة في المجتمع الإسلامي وتحليل أثرها في إعادة بناء الاستقرار السياسي، من خلال فهم طبيعة هذه التحولات والعوامل المؤثرة فيها والنتائج التي ترتبت عليها.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في وجود تباين واضح في فهم طبيعة تحولات السلطة في المجتمع الإسلامي وأثرها في تحقيق الاستقرار السياسي أو زعزاعه، إذ إن هذه التحولات لم تكن تسير في اتجاه ثابت، بل جاءت نتيجة لتداخل عوامل سياسية واجتماعية وفكرية اختلفت من مرحلة إلى أخرى. وقد أدى ذلك إلى ظهور أشكال متعددة من الحكم، بعضها استطاع تحقيق قدر من الاستقرار والوحدة، في حين أسهم البعض الآخر في نشوء صراعات داخلية وانقسامات سياسية انعكست بشكل مباشر على بنية المجتمع واستقراره. وهذا يطرح تساؤلاً أساسياً حول طبيعة العلاقة بين تحولات السلطة والاستقرار السياسي، وهل إن هذه التحولات تمثل عاملاً داعماً للاستقرار أم سبباً في اختلاله.

كما تكمن المشكلة في صعوبة تحديد الآليات التي يمكن من خلالها إعادة بناء الاستقرار السياسي في ظل هذه التحولات، خاصة مع اختلاف نماذج السلطة وتباين مستويات القبول المجتمعي لها. فبعض التحولات جاءت نتيجة انتقال منظم للسلطة، في حين نتجت تحولات أخرى عن صراعات سياسية، الأمر الذي انعكس على طبيعة الاستقرار ودرجة التماسك داخل المجتمع. ومن هنا يسعى البحث إلى الإجابة عن تساؤل رئيس يتمثل في كيفية تأثير تحولات السلطة في المجتمع الإسلامي على إعادة بناء الاستقرار السياسي، وينبثق عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية المرتبطة بطبيعة هذه التحولات والعوامل المؤثرة فيها ونتائجها.

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعاً يرتبط بشكل مباشر ببنية المجتمع الإسلامي وطبيعة استقراره السياسي، إذ تعد السلطة من العوامل الحاسمة في توجيه مسار المجتمع وتنظيم شؤونه. وفهم التحولات التي طرأت على السلطة عبر المراحل التاريخية المختلفة يساعد في تفسير الكثير من الظواهر السياسية التي شهدتها المجتمعات الإسلامية، سواء تلك التي أسهمت في تعزيز الاستقرار أو التي أدت إلى ظهور الاضطرابات والانقسامات. كما إن هذا الموضوع يكتسب أهمية خاصة لكونه يجمع بين البعد التاريخي والتحليل السياسي، مما يتيح فهماً أوسع للعلاقة بين السلطة والاستقرار في إطار إسلامي.

كما تبرز أهمية البحث في كونه يسعى إلى تقديم رؤية تحليلية تساعد على فهم طبيعة التغيرات التي تصيب السلطة وأثرها في إعادة بناء الاستقرار السياسي، وهو ما يمكن أن يفيد في قراءة الواقع السياسي المعاصر والاستفادة من التجارب التاريخية في معالجة بعض التحديات الحالية. كذلك يساهم البحث في إثراء الجانب العلمي من خلال تسليط الضوء على موضوع ما زال

(2) أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985، ص 5.

بحاجة الى مزيد من الدراسة والتحليل، خاصة في ظل التغيرات التي تشهدها المجتمعات اليوم. ومن جهة اخرى، قد يقدم البحث اطارا يمكن الاستناد اليه في دراسات لاحقة تتناول قضايا السلطة والاستقرار من زوايا مختلفة.

أهداف البحث

- دراسة تحولات السلطة في المجتمع الاسلامي من حيث نشأتها وتطورها عبر المراحل التاريخية المختلفة، وبيان الكيفية التي تغيرت بها اشكال الحكم واساليب ممارسته .
- تحليل العلاقة بين طبيعة السلطة والاستقرار السياسي، من خلال توضيح كيف تؤثر بنية السلطة ومستوى شرعيتها في تحقيق التماسك الاجتماعي او ظهور الاضطرابات .
- تحديد العوامل السياسية والاجتماعية والفكرية التي اسهمت في تحولات السلطة، وبيان دور هذه العوامل في توجيه مسار الاستقرار السياسي داخل المجتمع .
- بيان اثر تحولات السلطة في اعادة بناء الاستقرار السياسي، مع توضيح الاليات التي يمكن من خلالها تحقيق التوازن والاستقرار في ظل هذه التحولات.

فرضيات البحث

- توجد علاقة ارتباط بين تحولات السلطة في المجتمع الاسلامي ومستوى الاستقرار السياسي، بحيث تؤدي التغيرات في بنية السلطة واساليب ممارستها الى اختلاف درجة الاستقرار داخل المجتمع .
- تؤثر طبيعة السلطة من حيث شرعيتها ومدى قبولها مجتمعيًا في تحقيق الاستقرار السياسي او في ظهور حالات من الاضطراب والانقسام .
- تسهم تحولات السلطة في اعادة تشكيل الاستقرار السياسي من خلال اليات تنظيمية تعتمد على تحقيق التوازن بين السلطة ومتطلبات المجتمع .

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي التاريخي، وذلك من خلال دراسة تحولات السلطة في المجتمع الاسلامي عبر مراحلها المختلفة وتحليل طبيعة هذه التحولات وبيان اسبابها ونتائجها. ويقوم هذا المنهج على تتبع الاحداث والوقائع التاريخية المرتبطة بتطور السلطة، ثم تفسيرها في ضوء السياق السياسي والاجتماعي الذي نشأت فيه، بما يساعد على فهم طبيعة التغيرات التي طرأت على بنية السلطة واساليب ممارستها.

كما يستند البحث الى المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف مفاهيم السلطة والاستقرار السياسي وبيان العلاقة بينهما، وتحليل اثر تحولات السلطة في اعادة بناء الاستقرار السياسي داخل المجتمع الاسلامي. ويساعد هذا التكامل بين المنهجين في تقديم رؤية اكثر وضوحا وشمولا لموضوع البحث، من خلال الربط بين الجانب التاريخي والتحليل النظري.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للسلطة والاستقرار السياسي

يعد موضوع السلطة من الموضوعات المحورية التي شغلت الفكر الاسلامي منذ بداياته، وذلك لارتباطه المباشر بتنظيم المجتمع وضبط علاقاته وتحقيق التوازن بين افراده. ولم ينظر الفكر الاسلامي الى السلطة بوصفها مجرد اداة للسيطرة او فرض النفوذ، بل باعتبارها ضرورة اجتماعية وسياسية تقوم على تحقيق مقاصد عليا تتعلق بحفظ الدين وتنظيم شؤون الدنيا. ولهذا ارتبط مفهوم السلطة في المجتمع الاسلامي بجملة من المبادئ مثل الشرعية والعدل والشورى، وهي مبادئ اسهمت في تشكيل تصور خاص لطبيعة الحكم ووظيفته داخل هذا المجتمع.

وقد اختلفت تصورات السلطة في الفكر الاسلامي تبعا لاختلاف المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع، حيث بدأت في صورتها الاولى في عهد النبوة بوصفها قيادة دينية وسياسية موحدة، ثم تطورت في مرحلة الخلافة الراشدة لتأخذ طابعا يقوم على البيعة والشورى، وهو ما منحها قدرا من التوازن والاستقرار. غير ان هذا النموذج لم يبق على حاله، اذ شهدت السلطة تحولات واضحة في العصور اللاحقة، حيث بدأت ملامح التغير تظهر مع اتساع الدولة وتعدد بنيتها الاجتماعية والسياسية، مما ادى الى بروز اشكال مختلفة من الحكم وتباين في طبيعة ممارسة السلطة. وقد اشار الفقهاء والمفكرون الى ان شرعية السلطة في الاسلام ترتبط بمدى قبول الامة بها، من خلال مفهوم البيعة الذي يعد اساسا في اثبات الحكم وتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم⁽³⁾.

ومن جهة اخرى، حاول عدد من المفكرين تحليل هذه التحولات وفهم طبيعتها، ويأتي في مقدمتهم عبد الرحمن بن خلدون الذي قدم رؤية عميقة لطبيعة السلطة من خلال ربطها بالمران البشري، حيث يرى ان نشوء الدولة وتطورها يرتبطان بعوامل اجتماعية مثل العصبية، وان السلطة تمر بمراحل تبدأ بالقوة ثم الاستقرار ثم الضعف والانهايار، وهو ما يعكس طبيعة التحولات التي تصيبها عبر الزمن. كما اكد على ان فهم السلطة لا يقتصر على شكلها الظاهري، بل يجب النظر الى الاسباب الكامنة وراء نشأتها وتطورها، باعتبارها ظاهرة اجتماعية وسياسية معقدة⁽⁴⁾. وفي السياق نفسه، تناول أبو الحسن الماوردي مفهوم السلطة من زاوية فقهية، حيث ركز على تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، مبينا ان السلطة تقوم على اساس تحقيق المصلحة العامة وضبط

(3) أبو الحسن الماوردي، مصدر سابق، ص 3.

(4) محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص 112.

شؤون الدولة وفق قواعد شرعية، وهو ما يعكس محاولة الفكر الاسلامي ايجاد توازن بين الجانب الديني والسياسي في ممارسة الحكم (5).

وانطلاقاً من ذلك، فإن دراسة تحولات السلطة لا يمكن ان تتم بمعزل عن فهم هذه الاسس النظرية والتاريخية، اذ ان هذه التحولات لم تكن مجرد تغييرات عابرة، بل كانت تعبيراً عن تفاعل معقد بين عوامل متعددة اسهمت في تشكيل طبيعة السلطة في كل مرحلة. ومن هنا يأتي هذا الفصل بوصفه مدخلاً نظرياً يهدف الى توضيح المفاهيم المرتبطة بالسلطة والاستقرار السياسي، وبيان الاسس التي يقوم عليها كل منهما، تمهيداً لفهم التحولات التي شهدتها المجتمع الاسلامي واثراها في اعادة بناء الاستقرار السياسي.

المبحث الأول

مفهوم السلطة في الفكر الاسلامي

يعد مفهوم السلطة في الفكر الاسلامي من المفاهيم التي لا يمكن فصلها عن طبيعة البناء الاجتماعي والسياسي للمجتمع، اذ ارتبط منذ نشأته بمحاولة تنظيم حياة الجماعة البشرية وفق منظومة من القيم والمبادئ التي تستمد مشروعيتها من الدين والعقل معاً. ولم يكن هذا المفهوم وليد التنظير المجرد، بل نشأ في سياق تاريخي واقعي فرضته طبيعة الاجتماع الانساني، حيث ظهرت الحاجة الى وجود سلطة قادرة على ضبط العلاقات الاجتماعية وتحقيق التوازن بين المصالح المختلفة. ومن هنا فإن السلطة في الاسلام لم تكن مجرد وسيلة للهيمنة، بل جاءت بوصفها ضرورة تهدف الى تحقيق الاستقرار وحماية المجتمع من التفكك.

اولاً: البعد المفاهيمي للسلطة في الفكر الاسلامي

يظهر مفهوم السلطة في الفكر الاسلامي بوصفه مفهوماً مركباً، يجمع بين الدلالة اللغوية التي تشير الى القدرة والتمكن، وبين الدلالة الاصطلاحية التي ترتبط بالقدرة على التأثير في سلوك الافراد وتوجيههم ضمن اطار من القواعد المنظمة. وقد اشار عبد الوهاب خلاف الى ان السلطة في الاسلام ترتبط بولاية الامر، اي القدرة على ادارة شؤون الناس بما يحقق مصالحهم ويمنع الفساد عنهم، وهو ما يعكس الطبيعة الوظيفية لهذا المفهوم (6).

ولا يمكن فهم هذا المفهوم بمعزل عن السياق الذي نشأ فيه، اذ ان المجتمع الاسلامي منذ بداياته كان بحاجة الى سلطة تنظم العلاقات بين افراده، خاصة مع توسع الدولة وتعدد بنيتها. ولذلك فإن السلطة لم تكن مفهوماً ثابتاً، بل تطورت دلالاتها بتطور المجتمع، حيث انتقلت من كونها قيادة دينية مباشرة الى نظام سياسي متكامل له مؤسساته وقواعده.

ويمكن توضيح ابعاد هذا المفهوم من خلال النقاط الاتية:

(5) إمام الحرمين الجويني، غياث الأمم في التياث الظلم، تحقيق عبد العظيم الديب، مكتبة إمام الحرمين، قطر، 1981، ص 15.

(6) عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية، دار القلم، الكويت، 1988، ص 45.

- السلطة كقدرة على التأثير: حيث تعبر عن قدرة الحاكم او النظام على توجيه سلوك المجتمع وضبطه بما يحقق النظام
 - السلطة كوظيفة تنظيمية: اذ تهدف الى ادارة شؤون المجتمع من خلال قواعد محددة تحقق التوازن بين المصالح
 - السلطة كأداة لتحقيق المصلحة العامة: حيث ترتبط بتحقيق الخير العام وليس المصالح الفردية
 - السلطة كمسؤولية اجتماعية: اذ لا تمثل امتيازاً بل تكليفاً يفرض على الحاكم الالتزام بتحقيق العدالة
- وهذه الابعاد توضح ان السلطة في الفكر الاسلامي ليست مجرد مفهوم سياسي ضيق، بل هي منظومة متكاملة ترتبط بحياة المجتمع في مختلف جوانبها.

ثانياً: الاسس الفكرية التي تقوم عليها السلطة

يقوم مفهوم السلطة في الاسلام على مجموعة من الاسس التي تشكل اطاره النظري، وهذه الاسس تمثل الضوابط التي تحدد طبيعة ممارسة السلطة ووظيفتها داخل المجتمع. وقد تناول عبد القادر عودة هذه المسألة من خلال تأكيده على ان السلطة في الاسلام تستمد مشروعيتها من التزامها باحكام الشريعة وتحقيقها لمصالح الناس (7).

ومن خلال ذلك يمكن تحديد اهم هذه الاسس:

- الشرعية: حيث تستند السلطة الى القبول العام والالتزام بالمبادئ الدينية، مما يمنحها صفة المشروعية داخل المجتمع، وهذا يعني ان السلطة لا تقوم على القوة وحدها بل على الرضا ايضا
- العدل: يعد العدل الغاية الاساسية للسلطة، اذ ان فقدها يؤدي الى اضطراب المجتمع وانهايار النظام السياسي
- الشورى: تمثل الشورى وسيلة لتنظيم عملية اتخاذ القرار، وتحد من الاستبداد من خلال اشراك افراد المجتمع في الحكم
- المسؤولية والمحاسبة: حيث يخضع الحاكم للمساءلة عن ادائه، مما يعزز من استقرار السلطة ويمنع الانحراف

ولا تعمل هذه الاسس بشكل منفصل، بل تتكامل لتشكل منظومة تضمن استقرار السلطة واستمرارها.

ثالثاً: السلطة في ضوء التحليل الاجتماعي والفكري

مع تطور الفكر الاسلامي، لم يعد مفهوم السلطة يقتصر على التعريفات الفقهية، بل خضع لتحليلات اجتماعية وفكرية حاولت تفسير نشأته وتطوره. وقد تناول محمد ضياء الدين الرئيس موضوع السلطة في الاسلام من خلال دراسته للنظريات السياسية،

(7) عبد القادر عودة، الإسلام وأوضاعنا السياسية، دار المختار الإسلامي، القاهرة، ط5، 2005، ص 62.

حيث اشار الى ان تطور السلطة في المجتمع الاسلامي كان نتيجة لتفاعل عوامل متعددة مثل التوسع السياسي وتغير البنية الاجتماعية (8).

كما اكد عدد من الباحثين ان السلطة في الاسلام لا يمكن فهمها بمعزل عن السياق التاريخي، اذ ان التحولات التي شهدتها لم تكن مجرد تغيرات شكلية، بل كانت تعبيراً عن صراع بين نماذج مختلفة للحكم، وهو ما انعكس على طبيعة الاستقرار السياسي داخل المجتمع.

ويمكن توضيح هذا التحليل من خلال النقاط الآتية:

- السلطة كنتاج للتطور التاريخي: حيث تتغير بتغير الظروف السياسية والاجتماعية
 - تأثرها بالبنية الاجتماعية: اذ تلعب العلاقات الاجتماعية دوراً في تحديد طبيعة السلطة
 - ارتباطها بالصراع السياسي: حيث تنشأ التحولات نتيجة للتنافس على الحكم
 - تأثيرها في الاستقرار السياسي: اذ تسهم في تحقيق الاستقرار او زعزحته حسب طبيعة ممارستها
- وهذا التحليل يبين ان السلطة في الفكر الاسلامي ليست مجرد مفهوم نظري، بل ظاهرة واقعية تتأثر بعوامل متعددة.

رابعاً: خصائص السلطة في المجتمع الاسلامي

من خلال دراسة الفكر الاسلامي يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص التي تميز السلطة، وهذه الخصائص تعكس طبيعتها المركبة ووظيفتها داخل المجتمع. وقد اشار حسن البنا الى ان السلطة في الاسلام تقوم على اساس خدمة المجتمع وتحقيق مصلحته، وهو ما يعكس بعدها الاخلاقي والاجتماعي (9).

ومن اهم هذه الخصائص:

- الطابع القيمي: حيث ترتبط السلطة بالقيم الدينية والاخلاقية، مما يجعلها تختلف عن السلطة المادية البحتة
- السعي لتحقيق المصلحة العامة: اذ تهدف الى تحقيق الخير للمجتمع وليس لفئة معينة
- الارتباط بالمسؤولية: حيث يتحمل الحاكم مسؤولية ادارة شؤون المجتمع وتحقيق العدالة

(8) محمد ضياء الدين الرئيس، النظريات السياسية الإسلامية، دار المعارف، القاهرة، 1969، ص 88.

(9) حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص 120.

• القابلية للتغير: إذ تتأثر السلطة بالظروف التاريخية والاجتماعية، مما يجعلها عرضة للتحويل

وهذه الخصائص توضح ان السلطة في المجتمع الاسلامي ليست بنية جامدة، بل نظام ديناميكي يتفاعل مع الواقع.

ومن خلال ما تقدم يتضح ان مفهوم السلطة في الفكر الاسلامي يتميز بالعمق والشمول، اذ يجمع بين الجوانب الدينية والسياسية والاجتماعية، كما انه مفهوم متطور يخضع لتحولات مستمرة، وهو ما يجعله مدخلا اساسيا لفهم طبيعة الاستقرار السياسي في المجتمع الاسلامي.

المبحث الثاني

انواع السلطة واشكالها في المجتمع الاسلامي

لم يتشكل مفهوم السلطة في المجتمع الاسلامي في صورة واحدة ثابتة، بل مر بمسار طويل من التغير والتطور، تأثر فيه بعوامل متعددة دينية وسياسية واجتماعية. فالمجتمع الاسلامي منذ نشأته لم يكن كيانا جامدا، بل كان مجتمعا متحركا توسع جغرافيا وتنوعت مكوناته، الامر الذي انعكس بالضرورة على طبيعة السلطة داخله. ومن هنا فإن تعدد اشكال السلطة لم يكن ظاهرة طارئة، بل نتيجة طبيعية لتفاعل الواقع مع المبادئ العامة التي جاء بها الاسلام، والتي لم تقيد المجتمع بنموذج سياسي محدد، بل ارسيت قواعد عامة تتيح له التكيف مع مختلف الظروف (10).

وقد ادى هذا التعدد في اشكال السلطة الى بروز توازنات داخل المجتمع، حيث لم تعد السلطة مقتصرة على جانب واحد، بل توزعت بين مستويات مختلفة، لكل منها دور في تنظيم الحياة العامة. وهذا التوزيع اسهم في بناء نظام اجتماعي وسياسي مركب، تتداخل فيه السلطات وتتفاعل فيما بينها، مما جعل فهم هذه الانواع امرا ضروريا لتحليل طبيعة الاستقرار السياسي في المجتمع الاسلامي (11).

اولا: السلطة السياسية

تعد السلطة السياسية الاساس الذي يقوم عليه تنظيم الدولة، فهي الجهة التي تتولى ادارة شؤون المجتمع وتحديد مساره العام، وهي التي تملك القدرة على اتخاذ القرارات الملزمة وتنفيذها. وقد بدأت هذه السلطة في المجتمع الاسلامي بشكل يقوم على الشورى والاختيار، حيث كان المجتمع يشارك في اختيار الحاكم، وهو ما منح السلطة في تلك المرحلة درجة عالية من الشرعية والقبول. وكان هذا النموذج يعكس توازنا بين القيادة والمجتمع، حيث لم تكن السلطة مفروضة، بل قائمة على الرضا العام (12).

(10) محمد ضياء الدين الرئيس، النظريات السياسية الإسلامية، دار المعارف، القاهرة، 1969، ص 43.

(11) محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، دار الشروق، القاهرة، 2006، ص 31.

(12) عبد العزيز النوري، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 65.

غير ان هذا التوازن لم يستمر على حاله، اذ ان توسع الدولة الاسلامية وتعدد مكوناتها الاجتماعية اديا الى تعقيد عملية الحكم، وهو ما دفع الى ظهور اشكال اخرى من السلطة، مثل الحكم الوراثي او القائم على القوة. ومع هذا التحول، تغيرت طبيعة السلطة السياسية، حيث اصبحت اكثر مركزية، وازدادت فيها عناصر السيطرة، وهو ما اثر بشكل مباشر في طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم. وفي كثير من الاحيان، ادت هذه التحولات الى بروز صراعات على السلطة، خاصة في فترات الانتقال، وهو ما انعكس على مستوى الاستقرار السياسي داخل المجتمع (13).

ويظهر دور السلطة السياسية من خلال مجموعة من الوظائف التي تمثل جوهر عملها، مثل:

1. ادارة شؤون الدولة: حيث تقوم بتنظيم المؤسسات وتسيير امور الحكم، ولا يقتصر ذلك على الجانب الاداري فقط، بل يشمل التخطيط والتوجيه واتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة المجتمع، مما يجعلها مسؤولة عن استمرارية الدولة واستقرارها.

2. تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم: اذ تضع القواعد التي تحدد الحقوق والواجبات، وهذه العلاقة اذا كانت متوازنة قائمة على العدالة، فإنها تسهم في تعزيز الاستقرار، اما اذا اختلت فإنها تؤدي الى التوتر والصراع.

3. الحفاظ على الامن: وهو من اهم وظائف السلطة، اذ ان غياب الامن يؤدي الى انهيار النظام العام، ولذلك تعمل السلطة على ضبط الاوضاع الداخلية وحماية المجتمع من التهديدات الخارجية.

4. تحقيق الوحدة السياسية: من خلال جمع افراد المجتمع تحت سلطة واحدة، وهو ما يمنح الانقسام ويعزز التماسك.

ومن خلال هذه الوظائف يتضح ان السلطة السياسية تمثل العامل الاكثر تأثيرا في الاستقرار السياسي، اذ ان قوتها او ضعفها ينعكس مباشرة على حالة المجتمع، وهو ما يجعل تحولات هذه السلطة ذات اثر عميق في بنية الاستقرار.

ثانيا: السلطة الدينية

تمثل السلطة الدينية البعد القيمي الذي يقوم عليه المجتمع الاسلامي، وهي تختلف عن السلطة السياسية في كونها لا تستند الى القوة المادية، بل الى التأثير المعنوي والفكري. وقد لعبت هذه السلطة دورا مهما في تشكيل وعي المجتمع وتوجيه سلوكه، حيث كانت المرجعية التي يستند اليها الافراد في فهم الدين وتنظيم حياتهم (14).

ولا تقوم هذه السلطة على نظام كهنوتي، بل تعتمد على العلم والمعرفة، حيث يشكل العلماء والفقهاء مصدرها الاساسي. وهذا ما يجعلها سلطة مرنة وقادرة على التكيف مع التغيرات، اذ ان تأثيرها لا يعتمد على فرض القرارات، بل على الاقناع والتوجيه. وقد منحها ذلك قدرة كبيرة على التأثير في المجتمع، حيث تسهم في تشكيل القيم والمعايير التي تحكم سلوك الافراد (15).

(13) حسن ابراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1964، ج1، ص 252.

(14) محمد عمارة، الإسلام والسلطة الدينية، دار الشروق، القاهرة، 1996، ص 19.

(15) يوسف القرضاوي، من فقه الدولة في الإسلام، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص 36.

ويظهر تأثير هذه السلطة من خلال مجموعة من الادوار، مثل:

1. توجيه السلوك الاجتماعي: من خلال نشر القيم الدينية والاخلاقية، وهذا الدور يسهم في ضبط سلوك الافراد وتقليل الانحراف، مما يعزز الاستقرار داخل المجتمع.
2. تفسير النصوص الشرعية: حيث تقوم بتوضيح الاحكام الدينية، وهو ما يساعد الناس على تنظيم حياتهم وفق مبادئ واضحة، ويمنع الفوضى الفكرية.
3. دعم شرعية السلطة السياسية: اذ ان توافق السلطة السياسية مع القيم الدينية يعزز قبولها لدى المجتمع، في حين ان تعارضها معها قد يؤدي الى فقدان هذه الشرعية.
4. الحفاظ على الهوية الاسلامية: من خلال ترسيخ المبادئ والقيم التي تميز المجتمع، وهو ما يسهم في الحفاظ على تماسكه في مواجهة التغيرات.

ومن خلال هذه الادوار يتضح ان السلطة الدينية تمثل عاملا اساسيا في تحقيق التوازن داخل المجتمع، فهي تسهم في توجيه السلوك وتعزيز القيم، كما تلعب دورا في ضبط السلطة السياسية. غير ان العلاقة بينهما ليست دائما مستقرة، اذ قد يحدث توتر في بعض المراحل، خاصة عندما تتعارض المصالح السياسية مع المبادئ الدينية.

ثالثا: السلطة الاجتماعية

تمثل السلطة الاجتماعية بعدا اخر من ابعاد السلطة في المجتمع الاسلامي، وهي سلطة غير رسمية تقوم على النفوذ والتأثير، وليس على القوة القانونية. وتتبع هذه السلطة من المكانة الاجتماعية التي يتمتع بها بعض الافراد او الجماعات، مثل العلماء وزعماء القبائل والنخب الفكرية، الذين يمتلكون القدرة على التأثير في سلوك المجتمع (16).

وتكتسب هذه السلطة اهميتها من كونها قريبة من المجتمع، اذ تتعامل بشكل مباشر مع قضايا اليومية، وتسهم في حل مشكلاته، وهو ما يمنحها درجة عالية من القبول. كما انها تمثل في كثير من الاحيان وسيلة للتوازن داخل المجتمع، خاصة في الحالات التي تضعف فيها السلطة السياسية او تواجه تحديات.

ويظهر تأثير هذه السلطة من خلال مجموعة من الوظائف، مثل:

1. التأثير في الرأي العام: حيث تسهم في تشكيل اتجاهات المجتمع وتوجيه مواقفه، وهو ما يجعلها عاملا مهما في تحديد طبيعة التفاعل الاجتماعي.
2. دعم الاستقرار الاجتماعي: من خلال حل النزاعات وتقريب وجهات النظر، وهو ما يمنع تصاعد الصراعات داخل المجتمع.

(16) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، دار كوفان، بغداد، 1965، ص 74.

3. تعزيز القيم والتقاليد: عبر الحفاظ على العادات الاجتماعية التي تسهم في تماسك المجتمع واستمراره.
4. الوساطة بين السلطة والمجتمع: حيث تمثل حلقة وصل تسهم في نقل مطالب المجتمع الى السلطة، وتخفيف حدة التوترات.

وهذه الوظائف تجعل من السلطة الاجتماعية عنصرا مهما في تحقيق الاستقرار، اذ انها تعمل على ضبط التفاعلات الاجتماعية، وتسهم في بناء جسور التواصل بين مختلف مكونات المجتمع.

رابعا: التداخل بين انواع السلطة

لا يمكن فهم طبيعة السلطة في المجتمع الاسلامي من خلال دراسة كل نوع على حدة، بل يجب النظر اليها بوصفها منظومة متكاملة تتداخل فيها مختلف الاشكال. فالسلطة السياسية لا يمكن ان تعمل بمعزل عن السلطة الدينية والاجتماعية، بل تحتاج الى دعمها لتعزيز شرعيتها واستمرارها. وفي المقابل، تعتمد السلطة الدينية والاجتماعية على وجود نظام سياسي مستقر يوفر لها البيئة المناسبة (17).

ويظهر هذا التداخل من خلال عدة مظاهر، مثل:

1. تكامل الادوار: حيث تسهم كل سلطة في دعم الاخرى، مما يؤدي الى تحقيق الاستقرار العام.
2. التأثير المتبادل: اذ تؤثر كل سلطة في الاخرى، سواء من خلال الدعم او المعارضة.
3. تحقيق التوازن داخل المجتمع: من خلال توزيع الادوار بين مختلف انواع السلطة، وهو ما يمنع تركيز القوة في جهة واحدة.

4. الحد من الاستبداد: عبر وجود اكثر من مصدر للتأثير، مما يسهم في ضبط السلطة السياسية. ومن خلال هذا التداخل يتضح ان استقرار المجتمع الاسلامي لا يعتمد على نوع واحد من السلطة، بل على التوازن بين هذه الانواع، وهو ما يعكس طبيعة هذا المجتمع بوصفه نظاما مركبا.

ومن خلال هذا التحليل الموسع يتبين ان تعدد اشكال السلطة في المجتمع الاسلامي لم يكن مجرد تنوع شكلي، بل كان انعكاسا لطبيعة هذا المجتمع وتطوره، كما ان هذا التعدد اسهم بشكل مباشر في تشكيل حالة الاستقرار السياسي، سواء من خلال تحقيق التوازن او من خلال خلق صراعات عند اختلال هذا التوازن.

المبحث الثالث

مفهوم الاستقرار السياسي في المجتمع الاسلامي

(17) فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية، دار الشروق، القاهرة، 1993، ص 58.

يعد الاستقرار السياسي من المفاهيم التي لا يمكن فصلها عن طبيعة بناء الدولة واستمراريتها، إذ يمثل الحالة التي يتمكن فيها النظام السياسي من إدارة شؤون المجتمع دون أن يتعرض لاهتزازات جوهرية تهدد كيانه. وفي المجتمع الإسلامي لم يكن هذا المفهوم مجرد غياب للصراع أو الاضطراب، بل كان يعبر عن حالة من التوازن العميق بين السلطة والمجتمع، تقوم على تحقيق العدل وضبط العلاقات وفق منظومة من القيم الدينية والاجتماعية. وقد ارتبط الاستقرار منذ بدايات الدولة الإسلامية بطبيعة الحكم ومدى التزامه بالمبادئ التي جاء بها الإسلام، وهو ما جعله مفهوما مركبا يجمع بين الجانب السياسي والاخلاقي في آن واحد (18).

ولا يمكن فهم الاستقرار السياسي في المجتمع الإسلامي بمعزل عن السياق التاريخي الذي نشأ فيه، إذ إن هذا المجتمع شهد تحولات متعددة في أشكال الحكم، وكان الاستقرار يتأثر بشكل مباشر بهذه التحولات. ففي الفترات التي اتسمت بوجود قيادة متوازنة تحقق قدرا من العدالة، كان الاستقرار أكثر وضوحا، بينما كانت فترات الصراع على السلطة تشهد حالة من الاضطراب، وهو ما يدل على أن الاستقرار ليس حالة ثابتة، بل نتيجة لتفاعل مستمر بين عوامل متعددة.

أولاً: طبيعة الاستقرار السياسي في المجتمع الإسلامي

يتسم الاستقرار السياسي في المجتمع الإسلامي بكونه حالة ديناميكية، أي أنه ليس ثابتا مطلقا، بل قدرة على التكيف مع التغيرات مع الحفاظ على تماسك المجتمع. فالنظام السياسي قد يواجه تحديات داخلية أو خارجية، لكن قدرته على احتواء هذه التحديات دون أن تتحول إلى صراع شامل تمثل جوهر الاستقرار.

ويقوم هذا الاستقرار على عناصر مترابطة، يمكن إجمالها في بعض المظاهر الأساسية مثل: استمرارية النظام: حيث تبقى مؤسسات الدولة قادرة على العمل دون انقطاع، قبول المجتمع للسلطة: إذ يشكل الرضا العام عاملا مهما في استقرار الحكم، القدرة على إدارة الالتزامات: حيث تتمكن السلطة من معالجة المشكلات دون تصعيدها، والتوازن بين القوى الاجتماعية: بما يمنع سيطرة فئة واحدة بشكل يؤدي إلى اختلال النظام. وهذه العناصر لا تعمل بشكل منفصل، بل تتكامل فيما بينها لتشكل حالة الاستقرار.

وقد أكدت الدراسات التاريخية أن المجتمعات التي تمتلك نظاما سياسيا قادرا على تحقيق هذا التوازن تكون أكثر استقرارا، بينما يؤدي غياب هذا التوازن إلى بروز الصراعات، وهو ما يظهر بوضوح في بعض مراحل التاريخ الإسلامي (19).

ثانياً: مقومات الاستقرار السياسي

(18) برهان غليون، اغتيال العقل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 112.
(19) عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1990، ص 89.

لا يتحقق الاستقرار السياسي بصورة تلقائية، بل يقوم على مجموعة من المقومات التي تمثل اساسه، وهذه المقومات في المجتمع الاسلامي ترتبط بشكل وثيق بالقيم التي يقوم عليها هذا المجتمع. ويأتي في مقدمة هذه المقومات مبدأ العدل، اذ ان تحقيق العدالة بين افراد المجتمع يمثل الركيزة الاساسية التي يقوم عليها الاستقرار، حيث ان الشعور بالظلم يعد من اهم اسباب التمرد والاضطراب.

كما تمثل الشرعية عاملا حاسما، اذ ان قبول المجتمع للسلطة يعزز من قدرتها على الاستمرار، بينما يؤدي فقدان هذه الشرعية الى ضعف النظام السياسي. ويرتبط ذلك بمبدأ الشورى، الذي يسهم في اشراك المجتمع في عملية اتخاذ القرار، مما يعزز من التوازن ويحد من الاستبداد. ويضاف الى ذلك عامل الامن، الذي يمثل شرطا اساسيا، اذ لا يمكن الحديث عن استقرار في ظل انتشار الفوضى.

ويمكن توضيح هذه المقومات من خلال بعض العناصر:

1. العدل: حيث يشكل الضمان الحقيقي لاستقرار المجتمع، اذ يمنع الشعور بالظلم الذي يؤدي الى الصراع
 2. الشرعية: اذ تعكس مدى قبول المجتمع للسلطة، وهو ما يحدد قدرتها على الاستمرار
 3. الشورى: حيث تسهم في تحقيق التوازن بين الحاكم والمحكوم
 4. الامن: الذي يمثل البيئة التي يمكن من خلالها تحقيق الاستقرار
- ومن خلال هذه المقومات يتضح ان الاستقرار السياسي في المجتمع الاسلامي ليس مجرد نتيجة للقوة، بل هو نتاج لمنظومة متكاملة من القيم والمؤسسات (20).

ثالثا: العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي

يتأثر الاستقرار السياسي بعدد كبير من العوامل التي قد تعززه او تضعفه، وهذه العوامل لا تقتصر على الجانب السياسي فقط، بل تشمل ابعادا اجتماعية واقتصادية وفكرية. فالسلطة التي تتمتع بقدرة تنظيمية عالية وتحقق قدرا من العدالة تكون اكثر قدرة على تحقيق الاستقرار، في حين ان السلطة التي تعتمد على القوة فقط تكون اكثر عرضة للاضطراب.

كما يلعب التماسك الاجتماعي دورا مهما، اذ ان المجتمعات التي تتمتع بدرجة عالية من الانسجام تكون اقل عرضة للصراعات. وفي المقابل، فإن وجود انقسامات حادة يؤدي الى ضعف الاستقرار. ويضاف الى ذلك العامل الاقتصادي، حيث ان تدهور الاوضاع الاقتصادية يسهم في زيادة التوترات داخل المجتمع.

(20) طه عبد الرحمن، روح الدين، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2011، ص 203.

ومن اهم العوامل المؤثرة: طبيعة النظام السياسي، درجة التماسك الاجتماعي، مستوى العدالة الاقتصادية، ووجود الصراعات على السلطة. وهذه العوامل تتفاعل فيما بينها بشكل مستمر، مما يجعل الاستقرار السياسي حالة متغيرة وليست ثابتة (21).

رابعاً: العلاقة بين الاستقرار السياسي وتحولات السلطة

ترتبط مسألة الاستقرار السياسي ارتباطاً وثيقاً بتحولات السلطة، إذ إن أي تغيير في بنية السلطة أو أسلوب ممارستها ينعكس بشكل مباشر على حالة الاستقرار داخل المجتمع. فالتحولات التي تتم بشكل منظم وتدرجي تسهم في تعزيز الاستقرار، بينما تؤدي التحولات المفاجئة أو القائمة على الصراع إلى اضطرابات قد تهدد كيان الدولة.

وفي هذا السياق، فإن الصراع على السلطة يعد من اهم العوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار، خاصة إذا لم تكن هناك آليات واضحة لتنظيم انتقال الحكم. كما إن فقدان الشرعية يمثل عاملاً رئيساً في ضعف النظام السياسي، إذ يؤدي إلى تراجع ثقة المجتمع بالسلطة.

ومن جهة أخرى، فإن قدرة النظام السياسي على التكيف مع التغيرات تمثل عاملاً مهماً في الحفاظ على الاستقرار، إذ إن الجمود يؤدي إلى تراكم الازمات، بينما يسهم التكيف في معالجتها. ومن هنا فإن تحولات السلطة لا تمثل مجرد تغيرات سياسية، بل هي عامل أساسي في تحديد طبيعة الاستقرار داخل المجتمع (22).

ومن خلال هذا التحليل يتضح أن الاستقرار السياسي في المجتمع الإسلامي ليس حالة بسيطة، بل هو نتيجة لتفاعل معقد بين السلطة والمجتمع، تحكمه مجموعة من القيم والعوامل. كما يتبين أن تحولات السلطة تمثل عاملاً حاسماً في تشكيل هذا الاستقرار، وهو ما يجعل دراستها ضرورية لفهم طبيعة النظام السياسي.

الفصل الثاني

تحولات السلطة في المجتمع الإسلامي

شهدت السلطة في المجتمع الإسلامي تحولات عميقة منذ نشأة الدولة الإسلامية، ولم تكن هذه التحولات مجرد تغيرات شكلية في بنية الحكم، بل كانت تعبيراً عن تفاعل معقد بين عوامل دينية وسياسية واجتماعية. فالمجتمع الإسلامي لم يكن كياناً ثابتاً، بل مر بمراحل مختلفة، اتسمت كل منها بخصائص معينة انعكست على طبيعة السلطة وأساليب ممارستها. وقد ارتبطت هذه

(21) عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 145.
(22) رضوان السيد، الجماعة والمجتمع والدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 76.

التحولات في كثير من الاحيان بطروف التوسع الجغرافي، وتغير البنية الاجتماعية، وظهور تحديات سياسية داخلية وخارجية، الامر الذي جعل السلطة تتخذ اشكالا متعددة عبر الزمن (23).

كما ان هذه التحولات لم تكن بمعزل عن مسألة الاستقرار السياسي، بل كانت عاملا رئيسا في تحديد طبيعته، اذ ان بعض التحولات اسهمت في تعزيز الاستقرار من خلال تنظيم عملية الحكم، في حين ادت تحولات اخرى الى بروز صراعات داخلية اثرت في تماسك المجتمع. ومن هنا فإن دراسة هذه التحولات تمثل مدخلا اساسيا لفهم العلاقة بين السلطة والاستقرار في المجتمع الاسلامي.

المبحث الأول

تحولات السلطة في صدر الاسلام

اولا: مرحلة النبوة

تمثل مرحلة النبوة البداية الحقيقية لتشكيل السلطة في المجتمع الاسلامي، حيث اتخذت السلطة في هذه المرحلة طابعا متميزا، اذ كانت تجمع بين البعد الديني والسياسي في آن واحد. فلم تكن السلطة مجرد جهاز اداري، بل كانت جزءا من الرسالة التي تهدف الى تنظيم حياة المجتمع وفق مبادئ جديدة تقوم على التوحيد والعدل والمساواة.

وقد تميزت هذه المرحلة بكون السلطة قائمة على الوحي، وهو ما منحها درجة عالية من الشرعية والقبول، اذ لم يكن هناك فصل بين القيادة الدينية والسياسية، بل كانتا متكاملتين. كما اتسمت هذه المرحلة بوضوح العلاقة بين الحاكم والمحكوم، حيث كانت تقوم على اساس الطاعة المرتبطة بالقيم الدينية، وليس على اساس القوة او المصالح (24).

وكان لهذه الخصائص اثر كبير في تحقيق الاستقرار، اذ ان وضوح المرجعية ووحدة القيادة ساهما في تقليل الصراعات، كما ان العدالة التي اتسم بها النظام في هذه المرحلة عززت من تماسك المجتمع.

ثانيا: مرحلة الخلافة الراشدة

بعد انتهاء مرحلة النبوة، دخلت السلطة في مرحلة جديدة تمثلت في الخلافة الراشدة، حيث ظهرت تحولات مهمة في طبيعة الحكم. فقد انتقلت السلطة من كونها قائمة على الوحي الى نظام يعتمد على الشورى والاختيار، وهو ما يمثل تغيرا جوهريا في مصدر الشرعية.

(23) عبد العزيز الدوري، مصدر سابق، ص 72.

(24) محمد عمارة، مصدر سابق.

وقد تميزت هذه المرحلة بمحاولة الحفاظ على المبادئ التي قامت عليها الدولة في عهد النبوة، مثل العدل والمساواة، مع تطوير آليات الحكم لتناسب الواقع الجديد. وكان نظام البيعة يمثل الوسيلة التي يتم من خلالها اختيار الحاكم، وهو ما منح السلطة طابعا جماعيا يعكس مشاركة المجتمع في عملية الحكم (25).

غير ان هذه المرحلة لم تخل من التحديات، اذ شهدت في نهايتها صراعات سياسية كانت بداية لتحولات اكبر في طبيعة السلطة. وقد كان لهذه الصراعات اثر واضح في الاستقرار، حيث ادت الى ظهور انقسامات داخل المجتمع، وهو ما يشير الى ان التحولات في السلطة كانت دائما مرتبطة بدرجة الاستقرار.

ثالثا: بداية التحول نحو الملك

مع نهاية الخلافة الراشدة، بدأت السلطة تتجه نحو شكل جديد يتمثل في الحكم الوراثي، حيث ظهرت ملامح الملك السياسي. وقد جاء هذا التحول نتيجة لعدة عوامل، منها اتساع الدولة، وصعوبة تطبيق نظام الشورى في ظل هذا التوسع، فضلا عن الصراعات السياسية التي دفعت نحو البحث عن نظام اكثر استقرارا من وجهة نظر اصحابه.

وقد ادى هذا التحول الى تغير في طبيعة السلطة، حيث اصبحت اكثر مركزية، وازدادت فيها عناصر السيطرة، كما تغيرت العلاقة بين الحاكم والمحكوم، حيث تراجعت المشاركة السياسية للمجتمع. وفي الوقت نفسه، اسهم هذا النظام في تحقيق نوع من الاستقرار في بعض الفترات، من خلال فرض النظام بالقوة، لكنه كان استقرارا نسبيا يعتمد على قوة السلطة اكثر من اعتماده على رضا المجتمع (26).

ومن خلال هذا العرض يتضح ان تحولات السلطة في صدر الاسلام لم تكن مجرد انتقال من مرحلة الى اخرى، بل كانت عملية معقدة تأثرت بعوامل متعددة، وكان لها اثر مباشر في طبيعة الاستقرار السياسي. كما يتبين ان العلاقة بين السلطة والاستقرار كانت علاقة متغيرة، اذ ان كل تحول في السلطة كان يؤدي الى اعادة تشكيل حالة الاستقرار داخل المجتمع.

المبحث الثاني

تحولات السلطة في العصرين الاموي والعباسي

شهدت السلطة في العصرين الاموي والعباسي تحولات عميقة مقارنة بالمراحل السابقة، حيث انتقلت من نموذج يقوم على الشورى والمشاركة الى نظام اكثر مركزية يعتمد على الوراثة وتثبيت الحكم داخل اسرة معينة. ولم يكن هذا التحول مجرد تغيير في شكل الحكم، بل كان نتيجة لتطورات سياسية واجتماعية معقدة، منها اتساع رقعة الدولة، وتنوع الشعوب الداخلة فيها، وازدياد الحاجة

(25) محمد سليم العوا، مصدر سابق.
(26) حسن إبراهيم حسن، مصدر سابق.

الى نظام اداري قوي قادر على ضبط هذا الاتساع. وقد انعكست هذه التحولات بشكل مباشر على طبيعة الاستقرار السياسي، اذ اسهمت في تحقيق نوع من الاستقرار في بعض الفترات، وفي الوقت نفسه ادت الى ظهور صراعات جديدة (27).

اولا: تحولات السلطة في العصر الاموي

يعد العصر الاموي مرحلة مفصلية في تطور السلطة في المجتمع الاسلامي، حيث ظهر فيه بشكل واضح نظام الحكم الوراثي، بعد ان كان الحكم في المراحل السابقة قائما على البيعة والشورى. وقد جاء هذا التحول نتيجة لظروف سياسية معقدة، ابرزها الصراعات التي شهدتها نهاية الخلافة الراشدة، والتي دفعت الى البحث عن نظام يضمن استقرار الحكم ويمنع تكرار تلك الصراعات (28).

وقد اتسمت السلطة في هذا العصر بعدة خصائص، من اهمها:

1. مركزية الحكم: حيث تركزت السلطة في يد الخليفة، مع وجود جهاز اداري يساعده في ادارة الدولة، وهو ما ادى الى

تعزيز قدرة الدولة على السيطرة على مختلف اقاليمها

2. الطابع الوراثي: اذ اصبح الحكم ينتقل داخل الاسرة الحاكمة، وهو ما مثل تحولا كبيرا في مفهوم الشرعية

3. الاعتماد على القوة: حيث لعبت القوة العسكرية دورا اساسيا في تثبيت الحكم وضبط الأوضاع

4. اتساع الجهاز الاداري: نتيجة لتوسع الدولة، مما استدعى تطوير مؤسسات قادرة على ادارة هذا الاتساع

وقد اسهمت هذه الخصائص في تحقيق نوع من الاستقرار السياسي، خاصة في الفترات التي كانت فيها السلطة قوية وقادرة على ضبط الاوضاع. غير ان هذا الاستقرار لم يكن دائما مستقرا، اذ شهدت هذه المرحلة ايضا صراعات سياسية، خاصة تلك المرتبطة بالمعارضة الداخلية، وهو ما يدل على ان الاستقرار الذي تحقق كان في كثير من الاحيان استقرارا قائما على القوة اكثر من كونه قائما على التوازن (29).

ثانيا: تحولات السلطة في العصر العباسي

مع قيام الدولة العباسية، شهدت السلطة تحولا اخر، حيث حاولت هذه الدولة تقديم نفسها بوصفها بديلا شرعيا للنظام الاموي، مستندة الى خطاب ديني وسياسي جديد. وقد تميزت هذه المرحلة بتطور كبير في بنية الدولة، حيث اصبحت السلطة اكثر تنظيما وتعقيدا، نتيجة لتأثرها بالنظم الادارية للحضارات التي دخلت ضمن الدولة الاسلامية (30).

(27) محمد عابد الجابري، مصدر سابق، ص 135.

(28) طه حسين، الفتنة الكبرى، دار المعارف، القاهرة، 1963، ج1، ص 89.

(29) محمد سهيل طقوش، تاريخ الدولة الاموية، دار النفاثس، بيروت، 2003، ص 72.

(30) محمد الخضري، محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة العباسية)، دار الفكر، بيروت، 1998، ص 94.

وقد اتسمت السلطة في هذا العصر بعدة مظاهر، منها:

1. تعقيد الجهاز الاداري: حيث ظهرت مؤسسات جديدة، مثل الوزارة والدواوين، مما جعل الدولة اكثر قدرة على التنظيم
 2. تعزيز البعد الرمزي للخلافة: اذ تم التركيز على الجانب الديني والرمزي للحاكم لتعزيز شرعيته
 3. تعدد مراكز القوة: حيث ظهرت قوى اخرى داخل الدولة، مثل القادة العسكريين، مما اثر في طبيعة السلطة
 4. التأثير بالثقافات الاخرى: نتيجة لانفتاح الدولة على حضارات متعددة، وهو ما انعكس على اساليب الحكم
- وقد ساهمت هذه التحولات في تحقيق درجة من الاستقرار، خاصة في الفترات التي كانت فيها الدولة قوية ومتماسكة. غير ان هذا الاستقرار تعرض للاهتزاز في مراحل لاحقة، نتيجة لضعف السلطة المركزية وظهور صراعات داخلية، مما ادى الى تفكك تدريجي في بنية الدولة (31).

ثالثا: اثر هذه التحولات في الاستقرار السياسي

ان التحولات التي شهدتها السلطة في العصرين الاموي والعباسي كان لها اثر مزدوج في الاستقرار السياسي، اذ انها من جهة اسهمت في بناء دولة قوية قادرة على ضبط الاوضاع، ومن جهة اخرى ادت الى ظهور صراعات نتيجة لتغير طبيعة الحكم. وقد يمكن تلخيص هذا الاثر من خلال عدة جوانب:

1. تحقيق الاستقرار عبر القوة: حيث اسهمت المركزية في ضبط الاوضاع، لكنها في الوقت نفسه جعلت الاستقرار مرتبطا بقوة الحاكم
 2. تراجع المشاركة السياسية: اذ ان تحول الحكم الى نظام وراثي ادى الى تقليل دور المجتمع في اختيار الحاكم
 3. ظهور صراعات داخلية: نتيجة للتنافس على السلطة، خاصة في فترات ضعف الدولة
 4. تغير مفهوم الشرعية: حيث لم تعد الشرعية قائمة فقط على الرضا، بل اصبحت مرتبطة بالقوة والقدرة على الحكم
- ومن خلال ذلك يتضح ان هذه المرحلة مثلت انتقالا مهما في طبيعة السلطة، حيث تغيرت اسس الحكم، وهو ما انعكس بشكل مباشر على الاستقرار السياسي، اذ اصبحت هذا الاستقرار اكثر تعقيدا وارتباطا بعوامل متعددة (32).
- ومن خلال هذا التحليل يتبين ان تحولات السلطة في العصرين الاموي والعباسي لم تكن مجرد تغيرات ادارية، بل كانت تحولات عميقة في بنية النظام السياسي، وكان لها اثر واضح في تشكيل طبيعة الاستقرار داخل المجتمع الاسلامي، سواء من خلال تعزيز هذا الاستقرار او من خلال خلق عوامل جديدة لعدم الاستقرار.

(31) أحمد أمين، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، 1998، ج2، ص 56.

(32) عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 167.

المبحث الثالث

العوامل المؤثرة في تحولات السلطة في المجتمع الاسلامي

لم تكن تحولات السلطة في المجتمع الاسلامي نتيجة لعامل واحد، بل جاءت حصيلة لتفاعل مجموعة معقدة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية. وهذه العوامل لم تعمل بشكل منفصل، بل تداخلت فيما بينها لتنتج اشكالا مختلفة من السلطة عبر مراحل التاريخ. ومن هنا فإن فهم هذه العوامل يمثل مدخلا اساسيا لتفسير طبيعة التحولات التي شهدتها السلطة، كما يساعد في تفسير العلاقة بين هذه التحولات وحالة الاستقرار السياسي داخل المجتمع.

وقد اظهرت الدراسات التاريخية ان السلطة في المجتمع الاسلامي كانت تتأثر بالظروف المحيطة بها، اذ ان تغير هذه الظروف كان يؤدي الى تغير في شكل السلطة ووظيفتها. ولهذا فإن التحولات التي شهدتها لم تكن عشوائية، بل كانت استجابة لمنغيرات حقيقية فرضها الواقع (33).

اولا: العوامل السياسية

تعد العوامل السياسية من اكثر العوامل تأثيرا في تحولات السلطة، اذ ترتبط بطبيعة الحكم وآليات انتقاله. فغياب نظام واضح لتنظيم انتقال السلطة كان من اهم الاسباب التي ادت الى ظهور صراعات سياسية، خاصة في الفترات الانتقالية. كما ان التنافس بين القوى المختلفة داخل الدولة اسهم في تشكيل طبيعة السلطة، حيث كانت كل قوة تحاول فرض نموذجها الخاص.

ومن اهم مظاهر تأثير هذه العوامل:

1. الصراع على السلطة: حيث يمثل من ابرز اسباب التحول، اذ يؤدي الى تغيير شكل الحكم
 2. طبيعة النظام السياسي: سواء كان قائما على الشورى او الوراثة، وهو ما يحدد شكل السلطة
 3. قوة القيادة: اذ تلعب شخصية الحاكم دورا مهما في استقرار السلطة او تحولها
- وهذه العوامل تبين ان التحولات السياسية لم تكن مجرد تغيرات ادارية، بل كانت نتيجة لصراعات حقيقية حول طبيعة الحكم (34).

ثانيا: العوامل الاجتماعية

تلعب البنية الاجتماعية دورا مهما في تشكيل السلطة، اذ ان المجتمع الاسلامي لم يكن متجانسا، بل كان يضم جماعات متعددة تختلف في مصالحها وثقافتها. وقد انعكس هذا التنوع على طبيعة السلطة، حيث ظهرت تحولات نتيجة للتفاعل بين هذه الجماعات.

(33) عبد الله العروي، مصدر سابق.

(34) رضوان السيد، مصدر سابق.

فالعلاقات القبلية، على سبيل المثال، كان لها تأثير كبير في مراحل معينة، حيث اسهمت في دعم بعض الانظمة السياسية او معارضتها. كما ان التفاوت الاجتماعي بين الفئات المختلفة قد يؤدي الى بروز مطالب سياسية تسهم في تغيير شكل السلطة.

ويظهر تأثير هذه العوامل في عدة صور، مثل: التماسك الاجتماعي: حيث يسهم في استقرار السلطة، الانقسامات الاجتماعية: التي تؤدي الى صراعات، دور النخب: التي تؤثر في توجيه المجتمع، والتحويلات الثقافية: التي تغير من طبيعة التفكير السياسي. وهذه الجوانب توضح ان المجتمع كان دائما طرفا فاعلا في تشكيل السلطة، وليس مجرد متلق لها (35).

ثالثا: العوامل الاقتصادية

لا يمكن اغفال دور العوامل الاقتصادية في تحولات السلطة، اذ ان الوضع الاقتصادي للدولة يؤثر بشكل مباشر في قدرتها على الاستمرار. فالدولة التي تمتلك موارد كافية تكون اكثر قدرة على فرض سلطتها وتحقيق الاستقرار، في حين ان ضعف الموارد يؤدي الى تراجع قدرتها على التحكم في الاوضاع.

كما ان توزيع الثروة داخل المجتمع يلعب دورا مهما، اذ ان التفاوت الاقتصادي قد يؤدي الى بروز توترات اجتماعية تتحول في بعض الاحيان الى صراعات سياسية. وقد شهد التاريخ الاسلامي امثلة عديدة على ذلك، حيث ارتبطت بعض التحولات السياسية بتدهور الاوضاع الاقتصادية.

ومن هنا يمكن القول ان العوامل الاقتصادية تمثل عنصرا خفيا لكنه مؤثر في تشكيل السلطة، اذ انها تحدد في كثير من الاحيان قدرة النظام السياسي على الاستمرار (36).

رابعا: العوامل الفكرية والدينية

تمثل العوامل الفكرية والدينية بعدا مهما في تفسير تحولات السلطة، اذ ان الافكار التي يحملها المجتمع تؤثر في نظره الى الحكم والسلطة. وقد شهد المجتمع الاسلامي تطورا في الفكر السياسي، حيث ظهرت اتجاهات مختلفة حاولت تفسير طبيعة السلطة وتحديد اسسها.

كما ان الدين لعب دورا مزدوجا، اذ كان عاملا في تحقيق الاستقرار من خلال توحيد المجتمع حول قيم مشتركة، وفي الوقت نفسه قد يكون عاملا في الصراع اذا اختلفت التفسيرات الدينية. وقد انعكس هذا التباين في ظهور اتجاهات سياسية وفكرية مختلفة، لكل منها رؤيتها الخاصة للسلطة.

(35) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، دار كوفان، بغداد، 1969، ج1، ص 61.

(36) سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، دار ابن خلدون، بيروت، 1973، ص 140.

اذ ان الافكار لم تكن مجرد نظريات، بل كانت تؤثر بشكل مباشر في سلوك الافراد وتوجهاتهم، وهو ما جعلها عاملا مهما في تحولات السلطة (37).

خامسا: العوامل الخارجية

لم تكن تحولات السلطة في المجتمع الاسلامي معزولة عن العالم الخارجي، بل تأثرت بالعلاقات مع الدول الاخرى، سواء من خلال الحروب او التبادل الثقافي. فالتحديات الخارجية قد تدفع الدولة الى تقوية سلطتها الداخلية، في حين ان الانفتاح على الحضارات الاخرى قد يؤدي الى تبني نماذج جديدة في الحكم.

كما ان التوسع الجغرافي للدولة الاسلامية جعلها تتعامل مع شعوب وثقافات مختلفة، وهو ما اثر في طبيعة السلطة، حيث اضطرت الى تطوير اساليب حكم تتناسب مع هذا التنوع. ومن هنا فإن العوامل الخارجية كانت جزءا اساسيا من عملية التحول، اذ انها فرضت على السلطة التكيف مع واقع جديد (38).

ومن خلال هذا التحليل يتضح ان تحولات السلطة في المجتمع الاسلامي لم تكن نتيجة لعامل واحد، بل كانت حصيلة لتفاعل مجموعة من العوامل المتداخلة. كما يتبين ان هذه العوامل كانت تؤثر بشكل مباشر في الاستقرار السياسي، اذ ان التوازن بينها يؤدي الى الاستقرار، في حين ان اختلالها يؤدي الى الاضطراب. وهذا ما يجعل دراسة هذه العوامل امرا ضروريا لفهم طبيعة النظام السياسي وتحولاته.

الفصل الثالث

أثر تحولات السلطة في اعادة بناء الاستقرار السياسي في المجتمع الاسلامي

لم تكن تحولات السلطة في المجتمع الاسلامي مجرد تغييرات سياسية عابرة، بل كانت عوامل اساسية في اعادة تشكيل بنية الاستقرار السياسي. فكل تحول في طبيعة السلطة لم يكن يقتصر على استبدال حاكم بأخر او نظام بأخر، بل كان يؤدي الى اعادة صياغة شاملة للعلاقة بين السلطة والمجتمع، واعداد توزيع مراكز القوة داخل الدولة، وهو ما ينعكس مباشرة على طبيعة الاستقرار السياسي. فالتاريخ الاسلامي يقدم لنا نماذج متعددة توضح ان الاستقرار لم يكن حالة ثابتة، بل كان يتعرض للمد والجزر تبعا لطبيعة هذه التحولات، حيث يمكن لتحول واحد في السلطة ان يفتح باب الاستقرار في مرحلة، او يخلق سلسلة من الاضطرابات في مرحلة اخرى.

(37) طه عبد الرحمن، مصدر سابق.

(38) هشام جعيط، الفتنة: جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر، دار الطليعة، بيروت، 1991، ص 132.

كما ان هذه التحولات لم تكن تحدث في فراغ، بل كانت مرتبطة بسياق تاريخي واجتماعي معين، اذ ان الظروف التي تحيط بعملية انتقال السلطة تلعب دورا حاسما في تحديد نتائجها. فالتحولات التي تتم في ظل توافق نسبي بين القوى السياسية والاجتماعية تكون اكثر قدرة على تحقيق الاستقرار، بينما تؤدي التحولات التي تقوم على الصراع الى نتائج عكسية. ومن هنا فإن دراسة اثر تحولات السلطة تمثل محاولة لفهم كيف يعاد بناء الاستقرار السياسي بعد كل مرحلة من التغيير، وكيف يمكن للنظام السياسي ان يستعيد توازنه بعد فترات الاضطراب (39)

المبحث الأول

دور تحولات السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي

اولا: التحولات المنظمة واثرها في الاستقرار

تسهم التحولات المنظمة في السلطة في تحقيق قدر كبير من الاستقرار السياسي، خاصة عندما تتم وفق قواعد واضحة وآليات محددة تضمن انتقال الحكم دون صراع. فوجود نظام منظم لانتقال السلطة يجعل عملية التغيير جزءا من البنية السياسية نفسها، وليس عاملا خارجيا يهددها. وهذا يعني ان المجتمع يتعامل مع التغيير بوصفه امرا طبيعيا، مما يقلل من حدة التوتر ويمنع الانزلاق نحو الصراع.

ويظهر اثر هذه التحولات في عدة جوانب، مثل:

1. ضمان استمرارية النظام: حيث يؤدي الانتقال المنظم للسلطة الى الحفاظ على مؤسسات الدولة واستمرار عملها دون

انقطاع، كما يمنع حدوث فراغ سياسي قد يؤدي الى الفوضى

2. تقليل الصراعات السياسية: اذ ان وضوح آليات انتقال السلطة يقلل من احتمالات النزاع، ويحول دون تحول المنافسة

السياسية الى صراع عنيف

3. تعزيز الثقة بين الحاكم والمحكوم: حيث يشعر المجتمع بوجود نظام عادل ومنظم، مما يزيد من درجة القبول والرضا

ولا يقف اثر هذه التحولات عند الجانب السياسي فقط، بل يمتد الى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، اذ ان الاستقرار السياسي

يوفر بيئة مناسبة للنشاط الاقتصادي، ويعزز من التماسك الاجتماعي، وهو ما يجعل التحولات المنظمة عنصرا اساسيا في بناء

الاستقرار الشامل (40)

ثانيا: التحولات غير المنظمة واثرها في عدم الاستقرار

(39) محمد عابد الجابري، مصدر سابق.

(40) برهان غليون، نقد السياسة: الدولة والدين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 77.

في المقابل، تؤدي التحولات غير المنظمة في السلطة الى اضطرابات سياسية قد تهدد كيان الدولة، خاصة اذا تمت عبر الصراع او القوة. ففي هذه الحالة، يصبح التغيير مصدر قلق وعدم يقين، حيث لا توجد قواعد تحكمه، مما يفتح المجال امام مختلف القوى للتنافس بشكل قد يتحول الى صراع مفتوح.

وتكمن خطورة هذه التحولات في انها لا تؤثر فقط في قمة النظام السياسي، بل تمتد آثارها الى مختلف مستويات المجتمع، حيث تؤدي الى تفكك المؤسسات، وتراجع الثقة في السلطة، وازدياد حدة الانقسامات الاجتماعية. كما ان استمرار هذه الحالة قد يؤدي الى تآكل شرعية النظام السياسي، مما يجعله عاجزا عن تحقيق الاستقرار.

ولا يقتصر اثر هذه التحولات على الجانب السياسي، بل يمتد الى الجوانب الاقتصادية، حيث يؤدي عدم الاستقرار الى تراجع الاستثمار والنشاط الاقتصادي، كما يؤثر في الحياة اليومية للمجتمع، مما يزيد من حالة التوتر العام. ومن هنا فإن طبيعة التحول تمثل عاملا حاسما في تحديد ما اذا كان سيؤدي الى الاستقرار او الى الاضطراب (41)

المبحث الثاني

تأثير تحولات السلطة في بنية المجتمع

اولا: اعادة تشكيل العلاقة بين الحاكم والمحكوم

تؤدي تحولات السلطة الى اعادة تعريف العلاقة بين الحاكم والمحكوم، اذ ان كل نظام سياسي يضع اطارا مختلفا لهذه العلاقة. ففي الانظمة التي تقوم على المشاركة، تكون العلاقة قائمة على التفاعل والتوازن، حيث يشعر المجتمع بدوره في صنع القرار، مما يعزز من الاستقرار. اما في الانظمة التي تقوم على المركزية الشديدة، فإن العلاقة تميل الى ان تكون قائمة على الهيمنة، وهو ما قد يؤدي الى توتر مستمر.

وهذا التغيير لا يقتصر على الجانب السياسي فقط، بل يمتد الى الجانب النفسي والاجتماعي، حيث يؤثر في نظرة الافراد الى السلطة، وفي مدى استعدادهم للالتزام بالقوانين. كما ان هذه العلاقة تمثل احد اهم مؤشرات الاستقرار، اذ ان العلاقة المتوازنة تسهم في تقليل الصراعات، بينما تؤدي العلاقة غير المتوازنة الى زيادتها، خاصة في المراحل التي تشهد تحولات سريعة في السلطة (42)

ثانيا: تأثير التحولات في التماسك الاجتماعي

(41) سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 133.
(42) خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 98.

لا تقتصر تحولات السلطة على الجانب السياسي، بل تؤثر في بنية المجتمع ذاته، إذ إن التغيير في السلطة غالباً ما يؤدي إلى إعادة توزيع القوة داخل المجتمع، وهو ما ينعكس على العلاقات بين مختلف فئاته. ففي بعض الحالات، تؤدي هذه التحولات إلى تحقيق قدر من العدالة، مما يعزز من التماسك الاجتماعي، بينما تؤدي في حالات أخرى إلى زيادة الانقسامات، خاصة إذا كانت قائمة على التمييز أو الإقصاء.

كما إن التحولات قد تؤثر في منظومة القيم داخل المجتمع، إذ إن التغيير في السلطة قد يؤدي إلى ظهور قيم جديدة أو تراجع قيم قديمة، وهو ما ينعكس على سلوك الأفراد وعلاقاتهم. ومن هنا فإن أثر التحولات في التماسك الاجتماعي يعد من أهم الجوانب التي يجب دراستها لفهم طبيعة الاستقرار السياسي (43)

المبحث الثالث

آليات إعادة بناء الاستقرار السياسي

أولاً: تحقيق التوازن بين السلطة والمجتمع

يعد تحقيق التوازن بين السلطة والمجتمع من أهم الآليات التي تسهم في إعادة بناء الاستقرار، إذ إن هذا التوازن يمنع تركيز السلطة بشكل يؤدي إلى الاستبداد، وفي الوقت نفسه يضمن وجود نظام قادر على إدارة شؤون الدولة بكفاءة. كما إن هذا التوازن يسهم في خلق علاقة تفاعلية بين السلطة والمجتمع، حيث لا تكون العلاقة قائمة على الصراع، بل على التعاون والتكامل.

ويتحقق هذا التوازن من خلال مجموعة من العناصر، مثل العدالة في توزيع السلطة، والمشاركة السياسية، واحترام القوانين، وهي عناصر تسهم في بناء نظام سياسي قادر على تحقيق الاستقرار على المدى الطويل (44)

ثانياً: دور القيم الدينية في تعزيز الاستقرار

تلعب القيم الدينية دوراً مهماً في إعادة بناء الاستقرار، إذ إنها توفر إطاراً أخلاقياً ينظم سلوك الأفراد ويحد من الصراعات. كما إنها تسهم في تعزيز شرعية السلطة عندما تلتزم بهذه القيم، مما يزيد من قبولها لدى المجتمع.

ولا يقتصر دور الدين على الجانب الفردي، بل يمتد إلى المجال العام، حيث يسهم في بناء ثقافة سياسية قائمة على التعاون والتماسك، وهو ما يجعل المجتمع أكثر قدرة على مواجهة التحديات، خاصة في فترات التحول السياسي (45).

ثالثاً: تطوير مؤسسات الدولة

(43) ناصيف نصار، طريق الاستقلال الفلسفي، دار الطليعة، بيروت، 1985، ص 211.
(44) عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 140.
(45) محمد عمارة، الإسلام والتحديات المعاصرة، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص 92.

يعد تطوير مؤسسات الدولة من العوامل الأساسية في تحقيق الاستقرار، إذ إن وجود مؤسسات قوية يسهم في تنظيم عملية الحكم ويمنع الفوضى. كما إن هذه المؤسسات تمثل أداة لضبط السلطة ومنع انحرافها، إذ إنها تضع حدوداً واضحة لممارسة السلطة.

كما إن المؤسسات تسهم في تحقيق الاستمرارية، حيث لا يرتبط النظام السياسي بشخص الحاكم فقط، بل يقوم على بنية مؤسسية قادرة على الاستمرار رغم التغيرات، وهو ما يجعلها عنصراً حاسماً في إعادة بناء الاستقرار السياسي (46).

ومن خلال هذا التحليل يتضح أن تحولات السلطة لا تمثل فقط تغييراً في شكل الحكم، بل هي عملية إعادة بناء شاملة للنظام السياسي والاجتماعي. كما يتبين أن الاستقرار السياسي ليس نتيجة مباشرة لهذه التحولات، بل يعتمد على طبيعتها والآليات التي يتم من خلالها التعامل معها، وهو ما يجعل العلاقة بين السلطة والاستقرار علاقة مركبة ومعقدة.

الخاتمة

يتبين من خلال هذا البحث أن السلطة في المجتمع الإسلامي لم تكن مفهوماً جامداً أو نظاماً ثابتاً، بل مرت بسلسلة من التحولات التي عكست طبيعة هذا المجتمع وتطوره عبر الزمن. فقد نشأت السلطة في بداياتها ضمن إطار يجمع بين البعد الديني والسياسي، ثم بدأت تأخذ أشكالاً متعددة مع اتساع الدولة وتعدد بنيتها، وهو ما أدى إلى تغير في طبيعة الحكم وأساليبه. ولم تكن هذه التحولات مجرد تغيرات شكلية، بل كانت تعبيراً عن تفاعل عميق بين عوامل متعددة، مثل الصراعات السياسية، والتغيرات الاجتماعية، والتحديات الاقتصادية.

كما أظهر البحث أن الاستقرار السياسي في المجتمع الإسلامي لم يكن حالة ثابتة، بل كان نتيجة لتوازن دقيق بين السلطة والمجتمع، تحكمه مجموعة من القيم مثل العدل والشرعية والمشاركة. وقد تبين أن تحولات السلطة كان لها دور مزدوج في هذا السياق، إذ أسهمت في بعض المراحل في تعزيز الاستقرار من خلال بناء نظم قادرة على ضبط الأوضاع، بينما أدت في مراحل أخرى إلى زعزعة هذا الاستقرار نتيجة لغياب التنظيم أو سيطرة الصراع.

ومن خلال تحليل هذه التحولات، يتضح أن العلاقة بين السلطة والاستقرار علاقة معقدة، تقوم على التأثير المتبادل، حيث تؤثر طبيعة السلطة في مستوى الاستقرار، كما يؤثر الاستقرار بدوره في شكل السلطة واستمراريتها. وهذا ما يجعل دراسة هذه العلاقة أمراً ضرورياً لفهم طبيعة النظام السياسي في المجتمع الإسلامي.

النتائج

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

(46) عبد الإله بلقزيز، مصدر سابق .

1. ان السلطة في المجتمع الاسلامي لم تتخذ شكلا واحدا، بل تعددت اشكالها نتيجة لتفاعل عوامل سياسية واجتماعية متعددة.
2. ان التحولات التي شهدتها السلطة لم تكن عشوائية، بل جاءت استجابة لظروف تاريخية فرضها الواقع السياسي والاجتماعي.
3. ان الاستقرار السياسي لا يعني غياب الصراع بشكل مطلق، بل يعبر عن قدرة النظام السياسي على احتواء التوترات والحفاظ على تماسكه.
4. ان طبيعة التحولات في السلطة تمثل عاملا حاسما في تحديد مستوى الاستقرار، حيث تسهم التحولات المنظمة في تحقيق الاستقرار، بينما تؤدي التحولات غير المنظمة الى الاضطراب.
5. ان العلاقة بين الحاكم والمحكوم والقيم الدينية والمؤسسات السياسية تمثل عناصر اساسية في بناء الاستقرار او زعزحته.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل اليها البحث، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، من اهمها:

1. ضرورة دراسة تحولات السلطة في المجتمع الاسلامي بصورة معمقة، لما لها من اهمية في فهم طبيعة الاستقرار السياسي.
2. التأكيد على اهمية بناء نظم سياسية قائمة على قواعد واضحة لتنظيم انتقال السلطة، بما يقلل من احتمالات الصراع.
3. تعزيز مبدأ التوازن بين السلطة والمجتمع من خلال توسيع المشاركة السياسية وتحقيق العدالة.
4. تطوير مؤسسات الدولة بما يضمن استمرارية النظام السياسي وعدم ارتباطه بشخص الحاكم فقط.

المصادر

1. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، ط9، 2019 .
2. الماوردي، أبو الحسن، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985.
3. الجابري، محمد عابد، العقل السياسي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.
4. الجويني، إمام الحرمين، غياث الأمم في التياث الظلم، تحقيق عبد العظيم الديب، مكتبة إمام الحرمين، ط2، 1981.
5. خلاف، عبد الوهاب، السياسة الشرعية، دار القلم، الكويت، 1988.
6. عودة، عبد القادر، الإسلام وأوضاعنا السياسية، دار المختار الإسلامي، القاهرة، ط5، 2005.
7. الرئيس، محمد ضياء الدين، النظريات السياسية الإسلامية، دار المعارف، القاهرة، 1969.

8. البناء، حسن، مذكرات الدعوة والداعية، دار الشروق، القاهرة، 2002.
9. الرئيس، محمد ضياء الدين، النظريات السياسية الإسلامية، دار المعارف، القاهرة، 1969.
10. العوا، محمد سليم، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، دار الشروق، القاهرة، 2006.
11. الدوري، عبد العزيز، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
12. حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1964.
13. عمارة، محمد، الإسلام والسلطة الدينية، دار الشروق، القاهرة، 1996.
14. القرضاوي، يوسف، من فقه الدولة في الإسلام، دار الشروق، القاهرة، 2001.
15. الوردى، علي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، دار كوفان، بغداد، 1965.
16. هويدي، فهمي، الإسلام والديمقراطية، دار الشروق، القاهرة، 1993.
17. غليون، برهان غليون، اغتيال العقل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
18. العروي، عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1990.
19. عبد الرحمن، طه عبد الرحمن، روح الدين، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2011.
20. بشارة، عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
21. السيد، رضوان السيد، الجماعة والمجتمع والدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
22. حسين، طه حسين، الفتنة الكبرى، دار المعارف، القاهرة، 1963.
23. طقوش، محمد سهيل طقوش، تاريخ الدولة الأموية، دار النفائس، بيروت، 2003.
24. الخضري، محمد الخضري، محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة العباسية)، دار الفكر، بيروت، 1998.
25. أمين، أحمد أمين، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، 1998.
26. بشارة، عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
27. الوردى، علي الوردى، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، دار كوفان، بغداد، 1969.
28. أمين، سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، دار ابن خلدون، بيروت، 1973.
29. جعيط، هشام جعيط، الفتنة: جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر، دار الطليعة، بيروت، 1991.
30. برهان غليون، نقد السياسة: الدولة والدين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 77.
31. سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 133.
32. خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 98.

33. ناصيف نصار، طريق الاستقلال الفلسفي، دار الطليعة، بيروت، 1985، ص 211.
34. عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 140.
35. محمد عمارة، الإسلام والتحديات المعاصرة، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص 92.